سكرتير الجبهة أمجد شبيطة:

" حتى لو استطعنا ان نفشل عزل كسيف فهذا لا يعني بأن التدهور الفاشي سيتوقف "

امجد شبيطة

عوفر كسيف

اعتبر المركز القانوني لحقوق الانسان " عدالة "، قرار لجنة الكنيست بعزل عضو الكنيست عوفر كسيف، لانضمامه لدعوى رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية – اعتبر عدالة ذلك " ملاحقة سياسية، ويثبت أنه يهدف إلى قمع الأصوات المعارضة ويكون بمثابة أداة رقابة أيديولوجية على الأقلية من قبل الأغلبية ".

وستتم إحالة القرار إلى الهيئة العامة للكنيست للتصويت عليه، في التاسع عشر من الشهر الجاري، وهو ما يتطلب الحصول على أغلبية 90 عضوا للموافقة عليه.

وقال سكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة أمجد شبيطة في حديث لصحيفة بانوراما حول القرار بعزل كسيف: " لا يمكن قراءة هذا المشهد الا بملاحقة سياسية يتعرض لها النائب عوفر كسيف وهو جزء مما يتعرض له كل من يرفع صوته ضد هذه الحرب الاجرامية على قطاع غزة، وهذا ما شهدناه من خلال حملة الاعتقالات الواسعة ضد المواطنين العرب ونشطاء اليسار اليهود، وبناء عليه نحن نرفض هذا الادعاء بان عوفر كسيف ارتكب جرما يؤدي لفصله من الكنيست . نحن نعتز بهذا الموقف له وسندعمه ونعتقد ان الامر لن يصل الى حد عزله كون المحكمة العليا ستعيده بحال كان هناك تسعين نائبا صوتوا ضد هذا القرار التعسفي " .

وأضاف : " من الضروري التأكيد بأن لجنة الكنيست قررت قرارها هذا على عكس التوصية الواضحة من قبل المستشارتين القضائيتين للكنيست والحكومة بمعنى ان هذا القرار لا يملك أي أسس قانونية وقضائية يعتمد عليه، هو قرار سياسي قامت به الأغلبية لسبب واحد وهو انها تمتلك الأغلبية والقدرة " .

• كيف تقرأ تبعات واثار هذا القرار على الأقلية العربية في إسرائيل؟

" واضح ان هذا يأتي ضمن ارسال رسالة واضحة من قبل بن غفير والحكومة المتطرفة للجماهير العربية، ان المواطنين العرب ليسوا بمأمن ولا ممثليهم في الكنيست ولا قيادتهم السياسية بأن المجتمع العربي مستهدف ولا يمكن لنا الا ان نتكاتف ضد موجة التحريض ونحن واثقون من اننا قادرون بشجاعة ومسؤولية على تجاوز هذه الهجمة شرط ان نتعامل بشكل منظم وتكاتف ومسؤولية " .

• التجمع اصدر بيانا ادان فيه قرار لجنة الكنيست وقال " بان الملاحقات السياسية والحالة الهستيرية في إسرائيل يجب ان تواجه بشراكة نضالية مبنية على أسس العدالة والحرية والمساواة وحقوق الانسان " . انتم في الجبهة هل ترون مكانا لهذه الشراكة؟

" على صعيد الاخوة، هناك شراكة بلا شك لم تنقطع ولو ليوم واحد على الرغم مما كان في الانتخابات الأخيرة بالذات تحت مظلة المتابعة ، الشراكة لم تنقطع ، رأينا في المواجهة الزملاء من القائمة الموحدة بموقف مشرف ويجب ان يترجم لصالحهم، في هذه المعارك الكبيرة بوجه الفاشية يجب ان نجد الطريق الى التكاتف ووضع الخلافات جانبا فالأولوية هي مواجهة الفاشية " .

• نحن بوجه عام لا نسمع أصواتا قوية وحادة تدعو لوقف الحرب ومد اليد للسلام والأجواء بوجه عام مشحونة، كيف يؤثر ذلك في كل التطورات التي نراها على المستوى السياسي وحرية التعبير عن الرأي في وقت الحرب؟

" نحن في الجبهة كنا شركاء خلال الأسابيع الأخيرة بإقامة ما اسميناه شراكة السلام وهي شراكة تمكنت من تنظيم مظاهرة في حيفا بمشاركة يهود وعرب سبقتها تظاهرات في البلدات العربية. ونحن نرى ان الشارع الإسرائيلي يوما بعد يوم يدرك ان الحرب ليست حرباً للقضاء على حماس ولا لتحرير المختطفين بل هي حرب تلامس الحكومة ونتنياهو الذي يريد الحفاظ على بقائه لأنه يعرف تماما بأنه في حال انتهاء الحرب ستبدأ المساءلات. لهذا نقول للمجتمع الاسرائيلي ككل ان يرفع صوته اعلى واعلى ضد الحرب، وهذا ما يحدث بالفعل تقريبا بشكل شبه يومي في تل ابيب والمدن المركزية مظاهرات غاضبة ضد نتنياهو والحرب التي لم تؤد لأي انجاز استراتيجي بالمفاهيم الإسرائيلية انما جرت إسرائيل الى محكمة العدل الدولية. كما ويجب على العرب ان ينخرطوا في هذا النضال وان نعيد قدرتنا على المواجهة ونرفع صوتنا بشكل أوضح " .

تقرير للدفاع العام:

اكتظاظ في السجون ومراكز الاعتقال في ظل وضع الطوارئ منذ بداية الحرب

• " الزيارات كشفت عن صورة قاتمة وغير مسبوقة تتمثل في الاكتظاظ الشديد في المعتقلات، لا تتوفر فيها النظافة بالحد الادنى، ومشاكل في التهوئة ونقص في المستلزمات الأساسية للمعتقلين "

اصدر الدفاع العام – المرافعة العامة، في الأيام الأخيرة، تقريرا حول الأزمة والاكتظاظ في السجون والمعتقلات، الذي تفاقم في ظل الحرب التي اندلعت يوم السابع من اكتوبر / تشرين اول الماضي.

واشار التقرير إلى ان الأزمة في السجون والمعتقلات، موجودة سواء في صفوف المعتقلين على خلفية امنية او جنائية.

واشار الدفاع العام في تقريره إلى تفهمه إلى " الوضع غير العادي بسبب الحرب، وكثرة الاعتقالات في هذه الفترة " ، لكنه اوضح انه " لا يمكن التسليم بالوضع المتمثل بظروف غير إنسانية في المعتقلات والسجون، بشكل متواصل ومستمر، بالذات ان من بين المعتقلين اشخاصا من المتضررين من الحرب من سكان الجنوب، وأشخاصا تعرضت بيوتهم للضرر او ان احدا من افراد عائلاتهم استدعي للقتال في صفوف الجيش، وهو ما يجعلهم يعيشون في حالة من القلق المتزايد، ومنهم من هو معتقل في مكان لا تتوفر فيه الحماية المطلوبة " .

زيارات رسمية للسجون والمعتقلات

وأوضح الدفاع العام في تقريره انه من اجل العمل على تحسين ظروف الاعتقال، قام ممثلون عنه بزيارات رسمية في المعتقلات خلال شهر كانون اول الماضي، اذ كشفت هذه الزيارات عن صورة قاتمة وغير مسبوقة تتمثل في الاكتظاظ الشديد في المعتقلات، لا تتوفر فيها النظافة بالحد الادنى، ومشاكل في التهوئة ونقص في المستلزمات الأساسية للمعتقلين.

الأزمة بدأت قبل الحرب

وجاء في التقرير الصادر عن الدفاع العام، ان الأزمة في السجون والمعتقلات بدأت قبل بدء الوضع الامني الراهن، بحيث انه في العديد من المعتقلات تم احتجاز معتقلين ومسجونين باكتظاظ شديد وفي ظروف غير مناسبة، وقد تم في اعقاب ذلك اصدار القرار الحكومي 1903 الذي يتضمن خطة طويلة المدى لتحسين وتوسيع منظومة المعتقلات في مصلحة السجون، وتشمل البنود الأساسية في القرار بناء وتوسيع المعتقلات حتى عام 2027.

كما جاء في تقرير الدفاع العام انه مع تنفيذ الاف الاعتقالات بشكل فجائي بسبب الحرب، المفروض ان يتم تقييم جديد واتخاذ خطوات فورية لتخفيف الاكتظاظ في المعتقلات.

مقترحات عديدة

وقال الدفاع العام في تقريره انه يقترح الخطوات الممكنة التالية لتخفيف الاكتظاظ في السجون والمعتقلات :

• تقليل نسبة الاعتقالات: حوالي 40% من المعتقلين في إسرائيل من غير المعروف تهمتهم. هذا المعطى يؤكد ضرورة اجراء تقييم جديد لسياسة الاعتقالات من قبل سلطات إنفاذ القانون، بالذات في المخالفات البسيطة.

• تقليل استخدام الاعتقال قصير المدى : هنالك اتفاق واسع النطاق على ضرورة تخفيف استخدام الاعتقال قصير المدى وتفضيل اعادة التأهيل عند الحديث عن مخالفات متوسطة الخطورة .

• تقصير فترة الاعتقال باستخدام إطلاق سراح المعتقلين بشروط تقييدية: في السنوات الأخيرة نلمس تراجعا في نسبة المعتقلين الذين يتم إطلاق سراحهم مبكرا. الدفاع العام يقترح وضع منظومة لإطلاق سراح مبكر للمعتقل عند الحديث عن فترة اعتقال محددة في حال تصرف المعتقل بشكل سليم .

• وقف مبادرات لتشريع قوانين من شأنها زيادة الأزمة : في الفترة الأخيرة نلمس ازديادا واضحا في اقتراحات قوانين فردية يقدمها اعضاء كنيست التي تدعو إلى زيادة في العقاب واستخدام الاعتقال ووضع حد ادنى لمجموعة واسعة النطاق من المخالفات.

كما دعا تقرير الدفاع العام إلى اتخاذ خطوات إضافية من شأنها المساهمة بتخفيف الاكتظاظ، مثل : اجازة او تسريح في ظروف خاصة لمعتقلين اوشكت فترة سجنهم على الانتهاء، توظيف نظام إطلاق سراح المعتقلين بشكل اداري لمجموعات من المعتقلين بالذات المعتقلين الذين صدر بحقهم حكم بالسجن لفترة قصيرة، وإيجاد بديل للاعتقال في المعتقلات بواسطة الاعتقال المنزلي مع رقابة إلكترونية.

" الحفاظ على كرامة السجناء "

محامية الدفاع العام القُطرية، عنات ميساد كنعان، عقبت على التقرير قائلة : " علينا ان نضمن ان تحافظ منظومة المعتقلات الاسرائيلية على كرامة المعتقلين. المعتقلون هم من شتى اطياف المجتمع الاسرائيلي ومنهم من ارتكب مخالفات بسيطة. ومنهم من تم اعتقاله بسبب خلاف بين جيران وما شابه، ومنهم من تم الحكم عليه بالسجن لفترة طويلة. من غير المعقول ان يتم اعتقال اشخاص في اسرائيل في سنة 2024 في غرف اعتقال فيها وضع مقرف مع قوارض، تعفن بالجدران ووسط برد قارس، بدون ملابس للتغيير، بدون نظارات لمن هو بحاجة لها، وبدون امكانية لدخول المرحاض عند الحاجة لذلك " .